إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/37
للنشر الفوري
٣١ يناير ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الثالثة بمقتضى الاتفاق المعقود مع المغرب للاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٣١ يناير ٢٠١٤ المراجعة الثالثة لأداء المغرب الاقتصادي في إطار برنامج يدعمه اتفاق للاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" يغطي ٢٤ شهرا، كما اختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ مع المغرب.[١]

وقد تمت الموافقة على اتفاق الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" في ٣ أغسطس ٢٠١٢ بقيمة تعادل ٤,١٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦,٢ مليار دولار أمريكي أو ٧٠٠% من حصة المغرب) (راجع البيان الصحفي رقم 12/287). واختتم المجلس التنفيذي المراجعة الثانية في ٣١ يوليو ٢٠١٣. وتتعامل السلطات المغربية مع هذا الاتفاق باعتباره وقائيا.

ويواصل هذا الاتفاق دعم تنفيذ جدول الإصلاح الوطني الذي وضعته السلطات بهدف تحقيق نمو اقتصادي أعلى وأكثر شمولا عن طريق توفير الحماية ضد الصدمات الخارجية. وقد استُحدِث خط الوقاية والسيولة كأداة أكثر مرونة لتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي تتمتع بأساسيات اقتصادية سليمة وسجل أداء قوي في تنفيذ السياسات ولكن لديها بعض مواطن الضعف المتبقية.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي حول هذه المراجعة، أدلت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"رغم استمرار البيئة الخارجية غير المواتية والأوضاع الداخلية التي تكتنفها التحديات، فقد تحسن الأداء الاقتصادي الكلي في المغرب في عام ٢٠١٣ بدعم من قوة الالتزام بالسياسات وتنفيذها إلى جانب الحماية التي وفرها "خط الوقاية والسيولة".

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

وساهمت التدابير الحيوية التي اتخذتها السلطات المغربية في الحد من مواطن ضعف المالية العامة والحسابات الخارجية وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود. ونظرا لمخاطر التطورات السلبية الكبيرة والارتفاع المستمر في البطالة، فإن الآفاق الاقتصادية سوف تعتمد على الاستمرار في تنفيذ إصلاحات السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى مواصلة إعادة بناء المصدات الواقية على مستوى السياسة وتشجع على تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا.

"وقد ساهم التخفيض الكبير في دعم الطاقة خلال عام ٢٠١٣، مع زيادة المساعدات الاجتماعية لشرائح السكان الأشد احتياجا، في تقوية حسابات المالية العامة والحد من تقلبات موقف المالية العامة الأساسي. وفي المرحلة المقبلة، سيتطلب الاستمرار في تقوية الموارد المالية إعادة توجيه الإيرادات والإنفاق لزيادة دعم النمو والدمج الشامل، إلى جانب اعتماد قانون الموازنة الأساسي الجديد الذي ينطوي على أفضل الممارسات المتعلقة بانضباط المالية العامة ونطاق تغطيتها والرقابة على النفقات.

"ويتوقف الحفاظ على المكاسب المحققة أخيرا في تحسين المركز الخارجي للمغرب على اتخاذ تدابير لدعم قدرة الاقتصاد التنافسية الخارجية. وتمثل الإصلاحات الهيكلية أحد الأولويات في هذا المجال. وسوف يكون لزيادة مرونة نظام سعر الصرف، بالتنسيق الوثيق مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، دور أيضا في هذا الشأن وسوف تزيد من قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

"وسوف يتعين إجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز مناخ الأعمال وزيادة الشفافية والنهوض بالنظام القضائي إلى جانب تحسين أداء سوق العمل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع النمو القوي لفرص العمل. ويتعين أيضا زيادة الإدماج المالي بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الائتمان أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم معدلات النمو المرتفعة وزيادة فرص العمل".

وقد اختتم المجلس التنفيذي أيضا مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ مع المغرب.

تمكن الاقتصاد المغربي بشكل جيد نسبيا من تجاوز الأحداث الاقتصادية غير المواتية التي وقعت مؤخرا على الساحتين الإقليمية والعالمية. ومن المتوقع أن يكون إجمالي الناتج المحلي قد سجل معدل نمو قرابة ٤,٥% في عام ٢٠١٣، مستفيدا من الموسم الزراعي الاستثنائي الذي شهدته البلاد. وقد كان النمو في القطاعات الأخرى مثقلا بعبء الآثار المترتبة على الأزمة الأوروبية، لكن المتوقع حدوث ارتداد إيجابي في عام ٢٠١٤ يصل بمعدل النمو الكلي إلى حوالي ٤%. ولا يزال التضخم قيد السيطرة التامة، بينما يظل القطاع المالي سليما. وقد انخفض عجز الحساب الجاري لعام ٢٠١٣ واستقرت الاحتياطيات الدولية لمدة تجاوزت العام عند مستوى يغطي الواردات لأكثر من أربعة أشهر، وهو ما يرجع في جانب منه إلى استمرار الاستثمار الأجنبي وإمكانية النفاذ إلى أسواق السندات الدولية بشروط مواتية. وأدى انخفاض أسعار النفط الدولية والإجراءات على مستوى السياسة إلى تخفيض عجز المالية العامة من ٧,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٤% في ٢٠١٣.

تقييم المجلس التنفيذي[٢]

أشاد المديرون التنفيذيون بقدرة اقتصاد المغرب على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية الكبيرة والأوضاع الداخلية التي تكتنفها التحديات، ورحبوا بالإجراءات المتخذة مؤخرا التي نجحت في المساعدة على الحد من مواطن ضعف المالية العامة والحساب الخارجي. وإذ أشار المديرون إلى معدل البطالة المرتفع في المغرب ومخاطر التطورات السلبية المحيطة بآفاق الاقتصاد، أشاروا بمواصلة الإصلاحات للاستمرار في إعادة بناء المصدات الواقية على مستوى السياسة وتشجيع تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا.

وأيد المديرون الجهود الرامية إلى تقوية الموارد العامة ودعم استمرارية أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي على حد سواء. ورحبوا بتخفيض دعم الطاقة في عام ٢٠١٣ مع زيادة الحماية الاجتماعية لشرائح السكان الأشد احتياجا، وشجعوا السلطات على مواصلة مثل هذه الجهود. وأشار المديرون بضرورة إعادة توجيه الإيرادات والإنفاق لتحسين دعم النمو والدمج الشامل في عام ٢٠١٤ وما بعده، من خلال إجراء الإصلاحات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، ومراجعة الحوافز والإعفاءات الضريبية، وإصلاح نظام ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض فاتورة أجور القطاع العام، وإصلاح نظام التقاعد.

ورحب المديرون باعتماد مجلس الوزراء "قانون الميزانية الأساسي" الجديد كخطوة نحو إنشاء إطار حديث ومتطور للمالية العامة. ودعوا إلى تقوية أحكام مشروع القانون المعنية بانضباط المالية العامة ونطاق تغطيتها والرقابة على النفقات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وأعربوا عن تطلعهم إلى صدور الموافقة على هذا القانون في الوقت المناسب قبل الإعداد لقانون المالية لعام ٢٠١٥.

وأكد المديرون أن انضباط المركز الخارجي للمغرب يتوقف على تحسين قدرة الاقتصاد التنافسية الخارجية. وشددوا على الأهمية القصوى لإجراء الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال. وأشاروا إلى أن التحرك نحو زيادة مرونة نظام سعر الصرف، بالتنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، سيكون له دور أيضا في هذا الشأن وسوف يزيد من قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بتقديم الصندوق المساعدة الفنية لبنك المغرب للمساعدة في تهيئة الأوضاع لسلاسة الانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف. وأوصوا بإجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز مناخ الأعمال وزيادة الشفافية والنهوض بالنظام القضائي إلى جانب تحسين أداء سوق العمل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع النمو القوي لفرص العمل.

وأيد المديرون جهود بنك المغرب لتعزيز الرقابة المصرفية والترتيبات التنظيمية، بما في ذلك الالتزام التدريجي بمعايير اتفاقية بازل ٣، والرقابة الأكثر دقة على توسع القطاع المصرفي على الصعيد الدولي. وأكدوا أهمية التعميق المالي وزيادة فرص الحصول على الائتمان أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو المستمر.

---

[٢] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

المغرب: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٢–٢٠١٧

		خط الوقاية والسيولة١/	الإطار المعدل٢/		توقعات		
	٢٠١٢	٢٠١٣		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	(التغير السنوي %)						
الناتج والأسعار							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٧	٥,١	٤,٥	٣,٩	٤,٩	٥,٢	٥,٤
إجمالي الناتج المحلي الأولي الحقيقي	٧,٢–	١٣,٦	١٧,٠	١,٠–	٤,٥	٤,٥	٥,٠
إجمالي الناتج المحلي غير الأولي الحقيقي	٤,٦	٣,٧	٢,٤	٤,٨	٥,٠	٥,٣	٥,٥
أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	٢,٦	٢,٣	٠,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١,٣	٢,٣	١,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
	(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الاستثمار والادخار							
إجمالي تكوين رأس المال	٣٥,٣	٣٤,٣	٣٤,٧	٣٥,٣	٣٥,٣	٣٥,٤	٣٥,٥
منه: غير حكومي	٢٩,٧	٣٠,٠	٢٩,٥	٣٠,٧	٢٩,٩	٢٩,٩	٣٠,١
إجمالي المدخرات القومية	٢٥,٦	٢٧,١	٢٧,٢	٢٨,٨	٢٩,٧	٣٠,٦	٣١,٣
منها: غير حكومية	٢٥,٩	٢٦,٨	٢٥,٩	٢٧,٦	٢٦,٨	٢٦,٩	٢٧,٠
	(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الموارد العامة							
الإيرادات	٢٨,٧	٢٧,٥	٢٧,٩	٢٧,٤	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,٢
النفقات	٣٦,١	٣٣,٠	٣٣,٤	٣٢,٤	٣٢,٤	٣١,٧	٣١,٢
رصيد الموازنة	٧,٣–	٥,٥–	٥,٤–	٤,٩–	٤,٣–	٣,٦–	٣,٠–
الرصيد الأولي (باستثناء المنح)	٥,٠–	٤,٠–	٣,٦–	٢,٨–	٢,٧–	١,٩–	١,٤–
الرصيد الأولي المعدل حسب الاتجاهات الدورية (باستثناء المنح)	٤,٧–	...	٣,٤–	٣,٣–	٢,٦–	١,٩–	١,٤–
إجمالي الدين الحكومي	٦٠,٢	٦١,٨	٦١,٧	٦٢,٥	٦٢,٤	٦١,٥	٦٠,١
	(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
القطاع النقدي							
الائتمان المقدم للقطاع الخاص٣/	٤,٨	٦,١	٣,٦	٥,٦	٦,٢	٦,٩	٦,٩
القاعدة النقدية	٠,٥–	١١,٥	٩,٨	٤,٦	٥,٥	٦,٥	٦,٠
النقود بمعناها الواسع	٤,٥	٥,٥	٣,٩	٤,٦	٥,٥	٦,٥	٦,٠
سرعة تداول النقود بمعناها الواسع	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور (متوسط الفترة، %)	٣,٢	...	...	...	...	...	...
	(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي							
صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير %)	٠,٨–	٣,٣	١,٨	٩,١	٧,٣	٧,٠	٦,٣
واردات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير %)	١,٦	٠,٧	٠,٧	٦,٨	٥,٢	٥,١	٥,٢

ميزان تجارة السلع	-٢٠,٩	-١٨,٧	-١٩,٠	-١٨,١	-١٧,١	-١٦,٢	-١٥,٦
الحساب الجاري باستثناء التحويلات الرسمية	-١٠,٠	-٨,٢	-٨,٠	-٧,٥	-٦,٧	-٥,٧	-٥,٢
الحساب الجاري شاملا التحويلات الرسمية	-٩,٧	-٧,٢	-٧,٤	-٦,٥	-٥,٧	-٤,٨	-٤,٢
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢,٤	٣,٢	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,١	٣,١
إجمالي الدين الخارجي	٢٩,٨	٣١,٣	٣٠,٩	٣١,٥	٣١,٦	٣٠,٦	٢٩,٢
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	١٧,٥	١٨,٧	١٩,٣	٢٠,٠	٢١,١	٢٢,٤	٢٣,٧
بعدد شهور العام التالي من واردات السلع والخدمات	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
% من الدين الخارجي قصير الأجل (على أساس أجل الاستحقاق المتبقي)	١٢٥١,٨	١٣٣٢,٠	١٣٧٤,٥	١٤٢٧,١	١٥٠٨,٧	١٦٠١,٢	١٦٩١,٢
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٩٦,١	١٠٤,٨	١٠٥,٥	١١٥,١	١٢٥,١	١٣٦,٠	١٤٦,٧
معدل البطالة (%)	٩,٠	٨,٩	٨,٩	...	...	...	...
السكان (بالملايين)	٣٢,٥	٣٢,٩	٣٢,٩	٣٣,٢	٣٣,٥	٣٣,٨	٣٤,٢
صافي واردات منتجات الطاقة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	-١٢,٤	-١١,٦	-١٢,٢	-١٣,٠	-١٢,٩	-١٢,٩	-١٢,٩
العملة المحلية للدولار الأمريكي (متوسط الفترة)	٨,٦	...	٨,٤	...	...	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط سنوي، التغير %)	-١,٠	...	٠,١	...	...	...	...

المصادر: السلطات المغربية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يشير إلى الإطار الاقتصادي الكلي في المراجعة الثانية في الوثيقة رقم EBS/13/96.

٢/ الإطار الاقتصادي الكلي المعدل.

٣/ شاملا الائتمان المقدم للمؤسسات العامة